الأنباء
الخميس 2 يونيو 2011

الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
6390.1
بتغير قدره
+ 11.9
% 0.19

شركة تابعة لـ «السفن» توقع عقداً بقيمة 4,5 ملايين دينار لمدة سنتين

أفادت شركة الخليج للإنشاءات والأعمال البحرية والمقاولات العامة التابعة والمملوكة بالكامل لشركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن بأنه قد تم توقيع عقد مقاولة من الباطن، تتعلق بأعمال التعميق والحفر البحري لمدخل الميناء وحوض السفن، ومرفأ القوارب الصغيرة (لمشروع ميناء بوبيان البحري وذلك لصالح وزارة الأشغال العامة بمبلغ إجمالي قدره 4,550,694 دينار علما بأن مدة المشروع 24 شهرا اعتبارا من 2011/5/24.

3 خيارات أمام شركات الاستثمار للتعامل مع تعميم «المركزي» الأخير

شركات أبدت رغبتها في فصل التمويل عن الاستثمار وأخرى فضلت الرقابة المزدوجة

كشف مصدر رفيع في بنك الكويت المركزي في تصريح خاص لـ «الأنباء» عن أن شركات استثمارية بدأت في التجاوب مع تعميم البنك الأخير القاضي بفصل التمويل عن الاستثمار.

مشيرا الى ان بعض الشركات أبدت رغبتها في الفصل إلى شركتين إحداهما للتمويل تابعة لرقابة بنك الكويت المركزي وأخرى استثمارية خاضعة لرقابة هيئة أسواق المال.

مستدركا بالقول إن بعضا من الشركات أبدت رغبتها في بقاء الوضع الحالي على ما هو عليه مفضلة الرقابة المزدوجة عليها من قبل بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال عليها.

وأوضح المصدر أن شركات التمويل الجديدة سيتم تحديد طبيعة عملها وحجم رأسمالها لاحقا بالاتفاق مع الشركات الراغبة في الفصل.

ورد المصدر على تخوفات بعض الشركات الاستثمارية من التصفية بالقول انها «غير مبررة» وأن ازدواجية الرقابة عليها حملها أكثر مما تحتمل وزاد من الأعباء عليها في مرحلة ما بعد الأزمة المالية.

وبلغة لا تخلو من استغراب، قال المصدر إن بعض المتخوفين من تعميم المركزي طلبوا فيما مضى الفصل الرقابي، فلماذا يخافون من الفصل الآن؟

واستدرك المصدر بالقول ان بنك الكويت المركزي تعامل بحيادية مع قضية الرقابة المزدوجة ووسع المجال أمام هيئة أسواق المال لتنفيذ مهامها الرقابية على الشركات الواقعة ضمن مهامها وفق ما نص عليه قانون هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذية.

وأوضح أن الشركات الاستثمارية أمامها 3 خيارات لا رابع له وهي: التحول إلى شركة تمويل خاضعة لرقابة البنك المركزي، أو التحول إلى شركة استثمارية خاضعة لرقابة هيئة أسواق المال، أو البقاء على الرقابة المزدوجة كما هي دون تغيير، لافتا إلى أن الخيارات مفتوحة ولكن على كل فرد تحمل تبعات قراره.

واختتم المصدر حديثه بالقول ان البنك المركزي يتعامل مع الشركات وفق مبادئ وقواعد الحوكمة التي فرضتها قواعد العمل الائتماني الجديدة وبما يتناسب مع عمل الشركات الاستثمارية، مستدركا بالقول: إننا نحاول إصلاح خطايا الماضي بقواعد مهنية واستثمارية بحتة بعيدا عن التحيز لأحد.

● عمر راشد

المتداولون يترقبون قرار شركات الاستثمار بشأن طبيعة عملها تمهيدا لتحديد قراراتهم الاستثمارية خلال المرحلة المقبلة

عموميتها وافقت على عدم توزيع أرباح

دشتي: «الوطنية للتنظيف» أبرمت عقود مناقصات محلية بـ 18 مليون دينار في 2011 وتترقب نتائج أخرى في الإمارات وقطر

قال رئيس مجلس الإدارة لشركة الوطنية للتنظيف فؤاد دشتي انه تم ترسية عقود بقيمة 18 مليون دينار يبدأ العمل بها خلال العام الحالي، مشيرا الى ان جزءا من قيمة العقود سيتم توجيهها لسداد القروض، والجزء الأخر لإنشاء مشاريع جديدة، مبينا ان هذه المناقصات كانت لصالح شركة خدمات القطاع النفطي إضافة الى وزارة الكهرباء والماء، مضيفا ان الشركة تركز في الوقت الحالي على دول مجلس التعاون وأنها تقدمت الى العديد من المناقصات في الإمارات وقطر وتنتظر نتائج هذه المناقصات.

وأوضح دشتي خلال كلمته الجمعية العمومية العادية وغير العادية التي عقدت امس بنسبة حضور بلغت 75,8٪ ان الشركة مقبلة على مناقصات محلية وتتفاوض مع البنوك لتوفير القروض الخاصة بهذه المناقصات في حال الفوز بها، مشيرا الى ان تمويل البنوك مرهون بالمناقصات والمشاريع وان مدة القرض تكون 5 سنوات يتم سدادها خلال تلك الفترة أو أقل.

واشار الى ان الأزمة الاقتصادية التي يمر بها العالم اجمع والتي كان لها تأثير كبير على نشاط الشركة ولكن حتى الآن فإننا مستمرون في تفادي نتائج الازمة بقدر الإمكان لاستكمال مسيرة الشركة لتحقيق اكبر عائد للمساهمين والوفاء بكافة التزامات الشركة.

واكد ان العام الحالي يعتبر تتويجا واستكمالا لمسيرة نجاح الاعوام السابقة وذلك من خلال استمرارها في أداء رسالتها على الوجه الأكمل خلال عام2010 بنجاح واقتدار تجاه عملائها وبالعمل الدؤوب الجاد والجهد المستمر المثمر لتنمية العائد لمساهميها.

واوضح دشتي ان الشركة بدأت في تنفيذ عدة مشاريع خلال العام الماضي 2010 مع الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية عبارة عن أعمال زراعة في كل من الحجر الزراعي ومحطة التجارب الزراعية بالرابية ومشروع نخيل الشهداء، لافتا الى ان الشركة قامت بأعمال نظافة مع جامعة الكويت- موقع العديلية، وقامت ايضا بأعمال تنظيف مع شركة نفط الكويت، اضافة الى قيامها بأعمال زراعة مع وزارة الداخلية - قاعدة صباح الأحمد البحرية.

وقال دشتي نظرا لرؤية الشركة المستقبلية والبحث عن إضافة أعمال أخرى الى نشاط الشركة فإننا قمنا بالمنافسة في مشاريع التنظيف الصناعي وتنظيف المخلفات النفطية، وكذلك أعدت الشركة عدة برامج للتطوير المتميز لرفع كفاءة العاملين بها لمواكبة هذا التطور في أنشطتها.

وارجع دشتي م الاسباب الرئيسية التي ادت الى زيادة الربح خلال العام الماضي الى نوعية العقود التي تم الحصول عليها ذات الربحية الجيدة، بالإضافة الى السياسة التي اتبعتها الشركة منذ فترة وهي ضغط التكاليف للعناصر المرتبطة بالتنفيذ الى اقل حد ممكن الوصول اليه دون المساس بمستوى اداء الخدمة المقدمة للعملاء.

وأشار الى ان إجمالي ايرادات الشركة من الانشطة بلغ 28,248 مليون دينار، وبلغ صافي الربح المحقق 1,329 مليون دينار

وقد وافقت الجمعية العمومية على جميع البنود الواردة في جدول الاعمال والتي من أهمها عدم توزيع ارباح عن السنة المالية المنتهية في 31ديسمبر 2010 وكذلك الموافقة على اقتراح مجلس الادارة بزيادة راس المال للشركة من 10,296 ملايين دينار الى 20,593 مليون دينار نسبة زيادة قدرها 100٪ وعلاوة إصدار 5 فلوس بدلا من 50 فلسا بعد تصويت الجمعية على اقتراح المساهمين لخفض علاوة الاصدار، كما تمت الموافقة على تفويض مجلس الادارة بشراء 10٪ من اسهمها وفقا للقانون، كما وافقت العمومية غير العادية على بند زيادة رأس المال ليصبح النص بعد التعديل يحدد راسمال الشركة بمبلغ 20,593 مليون دينار مقسم الى 205,935,260 سهم قيمة كل سهم 100 فلس، وتم تعديل المادة رقم 5 من عقد التأسيس والمادة 4 من النظام الاساسي وذلك بإضافة بند تملك المنقولات والعقارات اللازمة لمباشرة نشاط الشركة في الحدود المسوح بها وفقا للقانون.

● شريف حمدي

فؤاد دشتي مترئسا الجمعية العمومية (سعود سالم)

بوشهري: «الجهراء للتنظيف» تدرس مشاريع وعقوداً مستقبلية

قال رئيس مجلس الإدارة في شركة الجهراء لمعدات التنظيف محسن بوشهري ان الشركة تقوم حاليا بدراسة بعض المشاريع والعقود المستقبلية وإمكانية تنفيذها لتحسين مستوى النمو بشكل عام، مضيفا ان الشركة استمرت في تحقيق النتائج المرجوة خلال عام 2010 اذ بلغت إيرادات العقود خلال العام الماضي 2,42 مليون دينار وهي قريبة من الإيرادات التي تحققت في 2009 والبالغة 2,52 مليون دينار.

وأضاف بوشهري خلال كلمته أمام الجمعية العمومية التي انعقدت أمس ان العام الحالي يعتبر تتويجا واستكمالا لمسيرة نجاح الأعوام السابقة وذلك من خلال استمرارها في أداء رسالتها على الوجه الأكمل خلال عام 2010 بنجاح واقتدار تجاه عملائها وبالعمل الدؤوب الجاد والجهد المستمر لتنمية العائد لمساهميها.

وأشار بوشهري إلى ان تكاليف العقود انخفضت الى 2,27 مليون دينار في عام 2010 مقارنة مع 2,38 مليون دينار في عام 2009 الى، مبينااان مجمل ربح العقود ارتفع الى 159 الف دينار في عام 2010 مقارنة مع 143 الف دينار في عام 2009، وان صافي الربح العام بلغ 245 الف دينار في عام 2010 مقارنة مع 260 الف دينار في عام 2009.

الى ذلك وافقت العمومية العادية على جميع البنود الواردة في جدول الاعمال وأبرزها الموافقة على توصية مجلس الادارة بعدم توزيع ارباح عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010.

● شريف حمدي

عموميتها أقرت عدم توزيع أرباح للمساهمين

الصراف: اندماج «الزمردة الاستثمارية» مع «دانة للاستثمار» في المراحل النهائية

فاضل الصراف مترئسا عمومية «الزمردة الاستثمارية» (سعود سالم)

أكد رئيس مجلس إدارة شركة الزمردة الاستثمارية فاضل الصراف أن عملية اندماج الشركة مع شركة دانة للاستثمار وصلت إلى المراحل النهائية مما يؤدي الى رفع حقوق المساهمين الى ما يفوق 30 مليون دينار الأمر الذي من شأنه ان يعزز من القوة المالية للشركة ويمكنها من تطبيق خططها التوسعية والحصول على أفضل النتائج لمساهميها.

وأضاف الصراف خلال عمومية الشركة التي عقدت أمس بنسبة حضور بلغت 71٪ ان الشركة استطاعت تقليص خسائر الاستثمار من 9,052 ملايين دينار في عام 2008 الى 279 ألف دينار أي بنسبة 97٪ للعام 2009.

وأوضح ان إجمالي الإيرادات ارتفع الى 1,046 مليون دينار وأن إجمالي المصروفات انخفض بنسبة 8٪ مشيرا الى تقليص إجمالي خسارة الشركة من 9,882 ملايين دينار خلال عام 2008 الى 2,574 مليون دينار في عام 2009 اي بنسبة تعادل 283٪.

وذكر الصراف أن الشركة استطاعت التعامل مع الظروف بشتى اشكالها بمهنية عالية خلال عام 2009 بحيث استطاعت تخفيض المطلوبات من 25,266 مليون دينار في 2008 إلى 17,586 مليون دينار في 2009 اي بإجمالي مبلغ 7,679 ملايين دينار وخلال نفس الفترة انخفضت موجودات الشركة من 38,011 مليون دينار الى 30,018 مليون دينار اي بإجمالي 7,992 ملايين دينار.

واستطرد قائلا: استمرت الشركة بالحفاظ على علاقة طيبة مع جميع البنوك التي تتعامل معها واستمرت عقود الائتمان بشروط معقولة وبنفس مستوى التعاون من طرف البنوك.

وقال ان الاسوأ أصبح خلفنا وان السنوات القادمة سوف تكون محملة بالفرص الاستثمارية الواعدة خصوصا في ظل ما تتخذه الحكومة من إجراءات تنشط الاقتصاد ومن التشريعات الملائمة والتى تساهم في رفع مستوى المهنية في قطاع الاستثمار بشكل عام.

ووافقت العمومية العادية على جميع بنود جدول أعمالها والتي من أهمها عدم توزيع إرباح عن السنة المالية المنتهية في 31-12-2010، في حين قررت إرجاء انتخابات مجلس الإدارة الجديد الى السنوات الثلاثة المقبلة ليتم مناقشتهم ضمن بنود جول أعمال جمعيتها العامة للعام 2010 بما في ذلك إلغاء مناقشة البند العاشر الخاص بتغيير اسم الشركة واعتباره كأنه لم يكن.

وتم تأجيل مناقشة بنود جدول أعمال الجمعية العمومية غير العادية نحو اسبوعين لحين اكتمال النصاب.

● عاطف رمضان

لتقليصها لأقل من 5 خطوات

«التجارة» تبدأ إنجاز معظم إجراءات التراخيص التجارية «أون لاين»

أفاد مصدر مطلع لـ «الأنباء» بأن وزيرة التجارة والصناعة د.أماني بورسلي بدأت العمل على تطوير آلية استصدار التراخيص التجارية.

وفي سياق متصل، قال المصدر إن الهدف من التطوير هو الإسراع بتنفيذ إستراتيجية الوزارة في إنجاز التراخيص التجارية «أون لاين» وتقليص خطوات إصدار تلك التراخيص في أقرب وقت ممكن.

واشار المصدر الى أن إصدار التراخيص التجارية يأتي في إطار الاهتمام الكبير الذي تبديه الوزارة في تعزيز التنافسية الاقتصادية لدولة الكويت على المستوى العالمي والإقليمي.

وبين المصدر أن تقليص خطوات إصدار التراخيص التجارية بات من الأولويات الهامة التي تسعى الوزيرة لإتمامها في أسرع وقت ممكن، مضيفا أن تلك الخطوات والتي تقلصت من 10 خطوات إلى 5 خطوات فقط تحتاج إلى مزيد من التقليص، كما أن فترة 11 يوما لاستصدار رخصة تجارية تعد فترة كبيرة مقارنة مع دول أخرى.

وتأتي الخطوة في ظل العمل على مواجهة الكثير من المشكلات التي تواجه الاستثمارات المحلية وكذلك جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية التي تراوح مكانها عند مستوى 250 مليون دولار منذ فترة ليست بالقصيرة.

● عمر راشد

«التجارة» قررت تأجيل عمومية «المدى» أسبوعاً بعد العزوف التام من مساهمي الشركة

بعد ان بلغت نسبة الحضور صفرا، قررت وزارة التجارة والصناعة تأجيل الجمعية العامة العادية لشركة المدى للخدمات اللوجستية التي كانت قد دعت اليها أمس، وذلك الى الاربعاء المقبل 8 يونيو الجاري على ان تعقد بمن حضر باعتبارها جمعية مؤجلة.

واللافت في هذه الجمعية ان الوزارة تبنت الدعوة لعقد هذه الجمعية عملا بالمادة 178 من قانون الشركات التجارية لحسم العديد من القضايا العالقة وذات الصلة بالمساهمين بما في ذلك المخالفات والعقوبات التي سجلتها الوزارة على الشركة، ورغم ذلك لم يحضر اي من المساهمين مما أثار العديد من علامات الاستفهام حول العزوف التام من قبل المساهمين بهذا الشكل غير المسبوق.

● شريف حمدي